بنية الجملة العربية في منظور الدارسين المحدثين
عبد الرحمن أيوب أنموذجا

الأستاذ : محمد يزيد سالم
جامعة بسكرة ـ الجـــزائر.

ملخص:

تتخذ الدراسات اللغوية الحديثة من الجملة محورا لها قبل أي شيء ، فالنظرية الألسنيّة الحديثة تحلل اللغة من منطلق أنّها مجموعة من الجمل، كل جملة منها تحتوي على شكل صوتي وعلى تفسير دلالي ذاتي يقترن بالشكل الصوتي، وقواعد الجملة هي التي تفصل التوافق بين الصوت والدلالة ، وممن عرضوا لدراسة الجملة العربية من المحدثين عبد الرحمن أيوب و هذا ما سنقف عليه في بحثنا هذا .

Abstract:

The modern linguistic studies of the sentence are the focus of it before anything else. The modern Al-Nisa'i theory analyzes the language as a group of sentences, each of which contains an audio form and a self-explanatory interpretation associated with the phonetic form. The rules of sentence are the differences between sound and significance, Presented to study the Arabic sentence of the modernists Abdul Rahman Ayoub and this is what we will stand in this research.

ـ مهاد :

إنّ المتتبع للدّراسات النحوية القديمة في مختلف مراحلها لا يجد أبوابا و فصولا تتناول الجملة بالدراسة، بوصفها كيانا مستقلا له من الأهميّة في الدّراسات النحوية ما يفوق الموضوعات النحوية الأخرى التي سخر لها النحاة جهدهم بعيدا عن الإطار الذي كان ينبغي أن تدرس من خلاله، ألا وهي الجملة التي تمثل قاعدة الكلام الأساسية، و اللحمة لسدى الكلام ، و المرقاة لمدارج القول ، والوحدة الدنيا للفهم والإفهام في عملية التبليغ، وهذا ما جعلها محل اهتمام في أي دراسة لغوية ، ومنطلقا أساسيا في كل دراسة تروم فهم أسرار اللغة ودقائقها فهما صحيحا .

1 ـ الجملة في النظر النحوي لعبد الرحمن أيوب :

كان الدكتور"عبد الرحمن أيوب" من الدارسين الذين تلقوا علم اللغة الحديث في أوربا، ثم أدخلوا مناهجه المختلفة في الدّراسات اللّغوية العربية وحاولوا تطبيقاتها عليها.

وقد تجلت محاولة "أيوب" في كتابه " دراسات نقدية في النحو العربي" الذي ظهر سنة 1957م؛ فقد بنى نقده في هذا الكتاب على الانتساب الصريح لمدرسة بعينها من مدارس ما يسمى بالمنهج الوصفي وهي المدرسة التوزيعيّة، التي تزعمها هاريس، فقد دعا إلى استبعاد التعليل الفلسفي والمنطقي، واعتماد الشكل والوظيفة أساسًا في تصنيف الوحدات اللّغوية واستبعاد المعنى في التحليل اللّغوي .

إنّ الذي يسترعي الانتباه في كتاب " أيّوب " يستطيع أنّ يجمع المبادئ والأصول التي على أساسها أقام نقده لنمط معين من التفكير النحوي عند العرب، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1 – الوصفية مقابل استبعاد التعليل الفلسفي والمنطقي.

2 – استبعاد المعنى، أو الدلالة، في التحليل اللّغوي.

3– اعتماد الشكل والوظيفة أساسًا في تصنيف الوحدات اللغوية.

وانطلاقا من هذه المبادئ يعرض المؤلِّف لنمط التفكير النحوي الذي ينتقده من خلال محورين اثنين هما: الكلمة والكلام.

أ ـ **الكلمة:** رفض "أيّوب" التقسيم الثلاثي للكلمة ورأى أنّ هذا التقسيم جاء نتيجة لتأثر النحاة بنظرية أفلاطون في الموجودات والتي قسمها إلى ثلاثة أنواع هي:

1 – الذوات: وهي أمور مادية أو معنوية، كالكرسي، والحجرة أو الصبر والحكمة.

2 – الأحداث : وهي أفعال تقع في زمن خاص مثل: الضرب أو الكلام الذي يقع في زمن ما، والذي تشير إليه كلمة "ضرب" أو "تكلم".

3– علاقات : تربط بينهما، ويتميز هذا النوع الثالث بكونه مجرد اعتبار ذهني[1] .

بناءً على هذه النظرية الفلسفية في الموجودات قسم أفلاطون الألفاظ في (لغته الإغريقية) على أساس دلالتها على هذه ا موجودات؛ فقال بأنّ الكلمة قسمان: اسم وهو ما يدل على ذات، وفعل وهو ما يدلّ على حدث، وهناك نوع ثالث يدلّ على العلاقة بين الذات والحدث سمّاه أفلاطون بالعلاقة[2].

ويرى "أيّوب" أنّ النحاة العرب قسموا الكلمة إلى أقسام ثلاثة لنفس الاعتبار الذي قام عليه تقسيم أفلاطون وأنّ تعريفاتهم تنطبق على أجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون لأنّهم قالوا:

1 . الاسم : وهو الكلمة التي تدلّ على معنى في نفسها دون علاقة بالزمن.

2 . الفعل: وهو الكلمة التي تدلّ على معنى في نفسها مع علاقتها بالزمن.

3 . الحرف : وهو الكلمة التي تدلّ على معنى في غيرها دون علاقة بالزمن[3].

وهذه التعريفات قائمة على أساس الدلالة المجرّدة ولهذا فهي لا تتصف بالكمال لأنّها وحدها لا تكفي لحصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها ولا لنفي جميع ما عداها من الدخول فيه[4] .

ولما أحسّ النحاة بقصور التقسيم ـ كما يقول ـ أكملوا تعريفهم لأقسام الكلام بما سمّوه "العلامات" لأنّها ـ حسب رأيه ـ أكثر قيمة من التعريفات التي اعتمدت على المعيار الدلالي[5]، وينتهي من مناقشة النحاة إلى النتائج التالية :

1 . التعريفات الدلالية التي ذكرها النحاة لا تصلح، وذلك لانتقاص شروط التعريف العلمي فيها.

2 . إنّ العلامات التي ذكرها النحاة هي وحدها التي تدخل الفعل أو الاسم أو الحرف في نطاق الأسماء والأفعال والحروف، وتخرج سواها عن النطاق الخاص به.

3 . لما كانت العلامات هي التي تميز بين أقسام الكلام، فإنّها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنّها جامعة ومانعة، وبالتالي يجب أن تكون العلامات هي أركان التعريف.

و هو يذهب إلى أنّ النحاة ـ وهم يحاولون أن يبتعدوا عن تقسيمهم السابق للكلام ـ أضافوا إلى تعريفاتهم هذه الأقسام ، أنماطا أخرى من العلامات هي ـ حسب رأي أيوب ـ أدل على الأقسام من تلك التعريفات ، وهو يستشهد على ذلك بأنّ ما يدل على أنّ " ليس " فعل لا يتمثل في الحدث بل إنّ ذلك يتعين بالضمير الذي يتصل بها ، مثل قولنا : " لست و لستم" [6].

وينتهي بعد ذلك إلى القول بأنّ هذا الأمر يفضي إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية التي تتحكم في تصنيف أقسام الكلام، لاعتبار الدلالة، بل باعتبار الشكل، كعدد الحروف فيها، وترتيبها، أو غير ذلك من الأمور المادية[7].

إنّ مذهب "أيّوب" يرفض المعيار الدلالي في تقسيم الكلام، كما رفض علل البناء والإعراب التي تقوم على مبدأ القوة والضّعف، واعتمد في ذلك على منهجه الشكلي، والذي بني على أساس وظائف العناصر اللّغوية.

ب ـ **الكلام** :

يركز "أيّوب" على أنّ علم النحو هو مجموع نماذج الجمل في لغة ما من اللّغات أمّا الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج فليست علمًا بل مجرد أحداث واقعية سمّاها علماء اللغة المحدثون بالكلام[8].

كما يرى " أيّوب" أنّ القدامى في تعريفهم للجملة، قصدوا بهذا الأحداث الواقعية لا النماذج التركيبيّة، وهو ما يوسِّع نطاق البحث توسيعًا يتنافى ومقتضيات وضع النظريات العلميّة، و بنى استنتاجه هذا انطلاقا من تعريفهم للكلام بأنّه:« ما دلّ على أكثر من معنى مفرد و أفاد فائدة تامة»[9].

حيث يلاحظ على هذا التعريف أنّه يصلح لأنْ يطلق على جملة واحدة كما يصلح أيضًا لأن يطلق على عدد لا حصر له من الجمل. ومعنى هذا عنده أنّ الكلام أعمّ من الجملة، وهو بهذا الاعتبار تعريف قريب من تعريفات علماء اللّغة للكلام[10].

ثمّ ناقش " أيوب " مفهوم الجملة عند علماء اللغة ، و يرى أنّهم فرّقوا تفريقا دقيقا بين الجملة بوصفها أمرا واقعيًّا، و بين وصفها نموذجا يصاغ على قياس منه العديد من الجمل الواقعيّة ، و بين هذا التفريق الدقيق بين الجمل الواقعيّة و الجمل النموذجيّة المقيسة على الجمل الواقعيّة بمثال ، فمثلا عبارة (المبتدأ و الخبر جملة اسميّة) هي مثال واقعي لنموذج العبارة الأولى[11].و يفرّق إذن بين ما يسمّى بـ (الحدث اللّغوي) و(النموذج التّركيبي) التي تأتي على مثاله الأحداث اللّغوية ، و من اللازم أن نفرّق بين نماذج الجمل التي توجد في لغة من اللغات و بين الأمثلة التي تتردّد في استعمالنا لكلٍّ منها ، فعلم النحو هو علم النماذج التّركيبيّة ، و جميع التأويلات النّحوية تفسير لواقع الجملة أي للحث اللغوي [12].

وهذه التفرقة بين الحدث اللغوي و النموذج التركيبي في مفهوم الجملة عند علماء اللغة المحدثين قد تبدو أول وهلة أثرا من آثار المدارس الشكلية ، التي تقوم بتحليل نموذج معيّن إلى عدد غير محصور من الجمل الواقعيّة، وأثرا من آثار التفكير اللغوي الحديث ، و أقرب ما يكون هذا التأثر بنحو " بلومفيلد " ، الذي يرى أنّ الجملة ليست مجرد مجموعة من الكلمات ، بل فيها عدد من النماذج التّركيبية المتداخلة ، وذلك نحو قولنا : " هل قال؟ " فيه نموذج لتركيب الكلمات ، أو هو (أداة استفهام + فعل ماض) ، أو ما يسمى بالمكونات المباشرة ، و نموذج للنغم هو (نغم متوسط + نغم مرتفع هابط) ، ونموذج للنبر

(نبر خفيف + نبر شديد)، فتطبيق هذا العدد من النماذج المجتمعة فضلا عن نطق الكلمات ، هو ما يكوِّن الجملة الواقعيّة التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها [13].

وفي هذا السياقِ تجدر الإشارة إلى أنّ النحاة كانوا، بصددِ ضبطِ الألفاظِ على وفقِ المنهجِ العربيّ في الحقبةِ المحدّدةِ لديهم، أمّا العناصر غير اللفظيّةِ المؤثرةِ في إيصالِ المعنى إلى السامعِ كالنبرِ والتنغيم، فهو ممّا لا ينضبط على وفقِ نهج محدّد، بل يخضع لاستعمال الأشخاص، وطرائقهم الأدائيّة في الكلام، بمعنى أنّها لا تخضع لضبطٍ، فلا مجال لأن نقول مثلا: إذا قال القائل (محمدٌ) بكذا درجة من شدّةِ الصوتِ، فهو في صدد النداء، وإذا قاله بكذا درجة، فهو في صددِ الإخبار، لأنّنا لا نتقيّد بذلك بما قالته العرب، وعلى هذا الأساسِ ينبغي أن نجعل هدف النحويّين من التقعيد بنظر الاعتبار عند نقدنا للنحو العربيّ[14].

و قد عاب " أيوب " على النحاة أنّهم لم يفرقوا بين " النموذج التركيبي " نحو قولنا : (اسم مسند إليه + مسند) الذي يصاغ على قياس منه عدد لا حصر له من الجمل ، و " الحدث اللغوي " نحو قولنا : " محمد قائم " ، و نحوه . و يرى أنّه من الضروري أن نفرق بينهما حتى لا نتخبط بين المثال و الواقع ؛ وقد وقع النحاة ـ كما يرى ـ في هذا الخلط[15].

لكن الحقيقة أنّ التفرقة بين " النموذج التركيبي " و " الحدث اللغوي " ليس له أي علاقة ببناء الجملة العربية ، ولا وشائج بينها و بين المعنى الدلالي الذي تؤديه ، بل على العكس من ذلك ، إذ تعدّ هذه التفرقة مظهرا من مظاهر المدرسة الشكليّة ؛ التي من ضمنها مدرسة " بلومفيلد " و التي استبعدت المنحى الدلالي من النص ، و المثال التركيبي الذي ساقه " أيوب " (هل قال؟) لا يعدّ جملة لفقدانه أركان الجملة ، و لعدم إفادته معنى يحسن السكوت عليه .

كما خالف "عطا محمد موسى" "أيّوب" عند ما عاب على النحاة القدامى أنّهم لم يفرقوا بين نماذج الجمل التجريدية نحو: اسم مسند إليه + اسم مسند، والجمل الواقعية المعبِّرة عن أحداث لغوية نحو:"محمد قائم"، حيث يرى أنّ ذلك كان يجري بشكل عفوي، وحجته في ذلك هو حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه؛ لأنّ هذان المصطلحات . حسب رأيه . مصطلحان يدلان على نموذج تجريدي يمكن من خلاله أن نقسِ عليه عددًا لا حصر له من الجمل[16] .

وقد حاول بعض الدارسين المحدثين ربط هذه التفرقة بالتراث اللغوي العربي القديم[17] ، مستدلا بقول سيبويه (ت 180 هـ) في " باب المسند و المسند إليه" : " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر "[18]. لكن هذا النموذج التركيبي هل يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عندها ؟ ثمّ إنّ هذه النماذج التركيبية تدخل في البحث النحوي في مرحلة التقعيد ، أمّا مرحلة وضع القوانين الضابطة فالجمل دائما ما تنطلق من الأحداث اللّغوية ، و هي التي تفيد فائدة تامة.

ومن هنا نجد أنّ "عبد الرحمن أيوب"، ينص على أنّ نظام الجملة، كانت تشترك فيه معظم اتجاهات البحث النحويّ، في العالم العربيّ والغربي، من حيث إنّ الجملة عندهم " تتكون من Subject، وهو نظيرٌ للمسند إليه عند العرب، ومن Predicate، وهو نظير المسند."[19], وفي ضوء هذه الثانئية التي يتألّف منها النظام الجمليّ، حرص " عبد الرحمن أيوب "، منذ البدء، على أن يبدأ الحديث، عن مسألةٍ، نصّ عليها علماء اللغةِ المحدثون، وهي ضرورة التفريق " بين الجملةِ باعتبارها أمرًا واقعيًّا، وبينها [20] باعتبارها نموذجًا يصاغ على قياس منه عددٌ عديد من الجملِ الواقعيّةِ، ولتوضيح ذلك، أذكر لك أنّ عبارة (المبتدأ والخبر جملة اسميّة)، تصف نموذج الجملةِ الاسميّة، بينما تصف عبارة (محمدٌ قائمٌ جملةٌ اسميةٌ) مثالا واقعيًّا، لهذا النموذج المشارِ إليه في العبارةِ الأولى، وإذا صحّ أنّ العبارة الأولى، تصف نموذج الجملة الاسمية، وأنّ الثانية، تصف مثالا لها، فإنّه من اللازم أن نفرق بين نماذج الجمل التي توجد في لغة من اللغات، وبين الأمثلة التي تتردّد في استعمالِنا لكلٍّ منها."[21].

ولا شك أنّ هذا المعنى، هو انعكاسٌ للفكرِ البنيويّ الوصفيّ، الذي يؤمن بأنّ " مجموع نماذجِ الجملِ في لغةٍ من اللغاتِ، هو ما يسمّى بعلم النحو Syntax ، أمّا الأمثلة التطبيقيّة لهذهِ النماذج، فليست علمًا، بل أحداثًا واقعيّة، سمّاها علماء اللغةِ المحدثون بالكلام."[22].

أمّا عن علاقة مفهوم الجملة بالقضية المنطقية فيرى "أيّوب" أنّ النحاة قد عرّفوا الجملة في ضوء القضية المنطقية من حيث أنّها تتركب من ثلاثة أركان هي: المسند والمسند إليه والإسناد (الرابطة)، ولكنه ينسب هذا التعريف إلى البلاغيين، أمّا النحاة فلم يقولوا بأنّ الرابطة جزء من الجملة، لأنّ الجملة الاسمية العربية فيها رابطة لفظية، ولكنّهم يقولون بالربط في

حالة كون خبر المبتدأ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، حيث أنّهما متعلقان بمحذوف تقديره "كائن" وهذا المحذوف نظير الرابطة[23].

فقد أخذ على النحاة العرب موقفهم من علاقة الإسناد في الجملة العربية، فذهب إلى أن هؤلاء النحاة اعتدوا كلا من الفعل والخبر مسندًا، وكلاً من الفاعل والمبتدأ مسندًا إليه، وهو يرى أنّ هذا التقسيم لا يستقيم على نحوٍ مطرد لاستناده إلى التقسيم الأرسطي الذي يعوّل على أن تكون الجملة خبرية فحسب.

ومرد ذلك يعود لعدم تقيد النحاة بالمنهج الشكلي في التحليل الذي يتميز في دراسته للغة على ملاحظة المواقع والوظائف المختلفة، وكذلك وصف الواقع اللغوي كما هو من دون حاجة إلى التأويل الذي يخرج اللغة عن طبيعتها.

لكن الذي ينعم النظر في هذا المحذوف يجده ليس نظيرا للرابطة، بل هو خبر المبتدأ، والظرف والجار والمجرور مجرد قيد له، لكن قد يقصدون بالرابط هنا الرابط الإسنادي؛ أي علاقة المسند بالمسند إليه، وهي علاقة المحمول بالموضوع عند المناطقة، ولا يقصدون بالرابطة الحرف الذي يربط بين طرفي الجملة .

هذا ويرى أنّ النحاة والبلاغيين قام تفكيرهم على أساس أنّ الفعل والخبر يمثلان المسند، وأنّ الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه، وهو يرى أنّ هذا التقسيم لا يستقيم، ويمثل لذلك بالجملة: أقائمٌ محمدٌ؟ فيذهب إلى أنّ هذه الجملة تشتمل على مسند إليهما إذا أعربنا كلمة (قائمٌ) مبتدأ وكلمة (محمدٌ) فاعلا ، ولو قيل بأنّ كلمة (محمد) قد سدّت مسدّ الخبر وأنّها بذلك مسند، لاقتضى ذلك أن تكون كلمة (محمد) مسندا ومسندا إليه في الوقت نفسه[24] .

كما يرى " عبد الرحمن أيوب " أنّه ليس ضروريا أن يتساوى عدد أجزاء الرمز (ويقصد المسند والمسند إليه)، مع عدد المرموز إليه (ويقصد الجملة المثال)، وبذلك فإنّه ليس لزاما أن تتكون الجملة من مسند ومسند إليه [25]، و يرى أنّ النحويين قد ذكروا الكثير من حالات حذف المبتدأ والخبر" من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد "[26].

ويمضي "عبد الرحمن أيوب" ، في استعراض المباني الرئيسيّة لمبحثِ الجملة عند النحويّين، ويبدأ بمناقشتهم، جاعلا من فكرة الإسناد، محوره الرئيس في النقاش، واستنادًا إلى هذه الفكرة، لم يوافق " عبد الرحمن أيوب" ، ما جاء به النحويّون، من تقسيم للجملة، على أساسِ الاسميّة أو الفعلية ، لأنّه لم يقنع بدرج بعضِ التراكيب، مثل جملة النداء، ونعم

وبئس، والتعجب، تحت نطاقِ الجملة الفعلية، بل رأى أن تقسم الجمل في العربيّة على قسمين :" إسنادية وغير إسناديّة، والجمل الإسناديّةِ تنحصر في الجمل الاسميةِ والجمل الفعلية، أمّا الجمل غير الإسناديّة، فهي جملة النداء وجملة نعم وبئس، وجملة التعجّب، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجملِ الفعليةِ لمجرّد تأويل النحاةِ لها بعباراتٍ فعلية."[27]. وهذا المعنى الأخير، إشارةٌ إلى قول النحويّين، مثلا، في النداء : " إعلم أنّ أصل المنادى، المفعوليّة، على تقدير " أدعو" أو " أريد" ، إلا أنّهم تركوا إظهار هذا الفعل، وجعلوا يا كالخلفِ منه لدلالته عليه."[28].

ويتفق " مهدي المخزوميّ " فيما عرض له " عبد الرحمن أيوب" ، من عدمِ مقبوليّةِ أن نجعل تركيب النداء، أو المدح، أو التعجب، جملا فعلية[29]، وعلل ذلك بقوله: " والمسألة لا تعالج على هذا النحو، ... لأنّ النداء أسلوبٌ خاص، يؤدّي وظيفته بمركبٍ لفظي خاص ، وله دلالة خاصّة، يحسّ بها المتكلم والسامع ، ولن يؤدّى هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ، ولا بالاستعانة بغير أدواتِ النداء يدل على هذا، أنّ حذف الأداةِ من النداءِ وإقامة الفعل الذي قدّروه مقامه، يذهب بالدلالةِ المقصودة من أسلوب النداء، ويعود الكلام بعد التقدير، وله طبيعة أخرى، ودلالة أخرى، ويتحوّل الكلام به من كونهِ إنشاءً إلى كونه خبرًا، ومن كونه يؤدي وظيفة لغويّةً خاصّة، إلى كلام يؤدّي وظيفةً لغويّةً أخرى ، ولا أشكّ أنّ أحدًا يحس بقولهم : أدعو عبد الله، إحساسه بقولهم: يا عبد الله."[30].

ويبدو أنّ المخزوميّ، إذ اتفق مع "عبد الرحمن أيوب" ، من جهةٍ، لم يمنعه ذلك التوافق، مثلما لم يمنع غيره، من مخالفته من جهة أخرى، إذ يقول : " ونحن إذ نتفق مع الدكتور في مخالفته القدماء، نختلف معه في تسميةِ مثلِ هذا التعبير جملةً، لأنّ الجملة إنّما تقوم على أساس من إسنادٍ يؤدّي إلى إحداثِ فكرةٍ تامةٍ، ولا يقوم مثل قولهم: (يا عبد الله) على مثل ذلك الأساس، ولا يؤدي مثل تلك الفكرة،..."[31].

ويبدو أنّ المخزوميّ، كان أكثر دقةً من " عبد الرحمن أيوب " ، الذي لو استعمل مصطلحًا مثل التركيب، بديلا عن (الجملة) لكان أنفع في هذا الموضع، إذ إنّ مصطلح التركيب، على ما هو معروف، أعمّ من مصطلحِ الجملة، ولكن، على أيّ حال، تبقى قضيّة الإسناد، الأساس المشترك بين الرأيين، وعلى هديٍ من هذا المعنى، خصّ "عبد الرحمن أيوب " ما سمّاه (الجمل الإسناديّة) بالشرحِ والتفصيلِ، موضّحًا أنّها على نوعين: اسميّةٌ وفعليّةٌ، ومقتضى الأمرِ في النوعين، أنّ هناك طرفينِ في داخلِ التركيبِ الجمليّ، يحكمان

المعنى ويؤلفانهِ، يطلق عليهما (طرفا الإسناد)[32]، ورأى "عبد الرحمن أيوب"، أنّ النحويّين كان لهم التزام مفرطٌ بهذه المعادلة التي قادتهم، بطريق مباشر أو غير مباشر، إلى تثبيت بعض التصورات، التي كان من شأنها أن تسدّ خرقًا لقاعدة الإسناد المعروفة، التي هي قوام الجملة العربيّة، ولعلّ أبرز هذه التصوّرات، مسألة الحذف في نظام الجملة، إذ رأى " عبد الرحمن أيوب"، أنّ تحقّق هذا المعنى في الجملة الاسميّة، لا يعدو كونه عملية " خضوع لشكليّة منطقيّة،... تحتّم وجود الموضوع والمحمول معًا، حتى يمكن للقضيّة أن تكون قضيّةً."[33].

وعلى الرغم من ذلك، يقطع "عبد الرحمن أيوب" ، بوجودِ نوعٍ من الجملةِ العربيّة، ذات الركنِ الإسناديِّ الواحد، ويرى أنّ في الشواهد التي ساقها النحويّون على حذف المبتدأ أو الخبر، أمثلة حقيقيّة لهذا النوع من الجمل، في وقتٍ تعامل النحاة معها، في ضوء تأويلات، يراها هو فاسدةً، وهذه النظرة ترجع جذورها إلى أصولِ المنهجِ الوصفيّ الشكليّ، الذي يقضي بتقرير الواقع على ما هو عليه ويتعامل مع اللغةِ على أنّها مادةٌ مجرّدة، بعيدةٌ عن التأويل والتقدير[34].

ومن التراكيبِ التي يرى "عبد الرحمن أيوب"، أنّها تدخل تحت النوع المذكور آنفًا، الجملة الاسميّة المصدّرة بـ (لولا) ، مثل: (لولا محمد لهلكت)، إذ نصّ النحويّون على أنّ ثمّة خبرًا محذوفًا وجوبًا، تقديره (موجود) [35]، وفي هذا المعنى يقول عبد الرحمن أيوب: " ولا شك أن معنى الوجود، آتٍ من النفي والشرط الذي تدل عليهما (لولا)، حيث ، إنّ نفي الذاتِ لا يعني إلا نفي وجودها، كما أنّ الشرط ترتيب حدوث أمرٍ، أو نفيه، على حدوث أمرٍ أخر أو نفيه، وهذا يقتضي وجود حدثٍ في الجزء الأوّلِ المسمى بجملة الشرطِ، وهذا الحدث هو الوجود الذي هو لازم لدلالة الذات, ومعنى هذا أنّ الذي يكمل الفائدة في جملة الشرط هو (لولا) ، فلماذا لم يقل النحاة بأنّها سدّت مسدّ الخبر، لأنّها دلّت عليه، كما تسد الحال التي تدلّ على الخبر مسدّه، في مثل: " ضربي العبد مسيئًا"، ولمّا كان معنى النفي والشرط في (لولا) يقتضيان معنى الوجود، فقد قال النحاة بوجوبِ حذفِ الخبر إذا كان مجرّد الوجود ، أمّا إذا كان غير مجرّد الوجود، فقد أوجبوا ذكره، وذلك في رأينا لعدمِ دلالةِ (لولا) عليه حينئذٍ"[36].

وفي تقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية، يرى "أيّوب" أنّ هذا التقسيم جاء نتيجة لتأثر النحاة بالمنطق الأرسطي، يقول:« وهذان اللفظان منقولان عن اصطلاحين من اصطلاحات أرسطو المنطقية هما باللاتينية (praedicatum) و(subrectum)، وقد

استعمل أرسطو نفس هذين الاصطلاحين فيما بعد، في حديثه عن اللغة، وهذا أمر له دلالته»[37].

والواقع أنّ أرسطو حين عرّف الجملة لم يستخدم هذين المصطلحين، وإنّما عرّفها على أنّها قسم من أقسام الكلام، له معنى ولبعض أجزائها معنى مستقل باعتباره لفظًا، وإن كان لا يعبّر عن حكم[38].

يلاحظ على هذا التعريف أنّه يميّز الجملة من الكلمة، لأنّ جزء من الكلمة لا يدل على معناها، على أنّ أهم ما في التناول الأرسطي للجملة هو أنّه لم يهتم إلاّ بالجملة الخبرية، ذلك لأنّ المنطق يقوم على فكرة القياس، وهو يتكون من ثلاث قضايا (propositions)، مقدمتين ونتيجة، كلٌّ منهما تثبت أو تنفي شيئًا، وكل جملة تتكون من موضوع ومحمول، وقد يكون المسند إليه والمسند ترجمة لغوية متأثرة بالموضوع والمحمول عند أرسطو[39].

ويظهر من توجه "أيّوب" هذا أنّه يعيب على النحاة التزامهم بطرفين للجملة تأثرًا بالقضية، الدلالية المنطقية، لأنّ ذلك سيؤدي إلى تقدير الركن المحذوف عند وقوع الحذف وهو لا يقره المنهج الشكلي الذي التزم في نقده التراث النحوي العربي.

على أنّ رفض التقدير الذي نادى به "أيّوب" ودعاة الوصفيّة عمومًا لا يأخذ به المحدثون عامة، ومن هؤلاء الباحث " داود عبده" الذي يخالف أيّوب في تقديره أنّ النحاة ينزعون منزعًا فلسفيًا حين يقدرون ضميرًا مستترًا في مثل قولنا: اضرب، وهو يرى أنّ التركيب اللّغوي للعبارة هو الذي يستلزم وجود الفاعل في بعض الجمل وإلاّ لكان للمرء أن يقدر أنّ هناك فاعلاً لكلمة " موجِعٌ" من قولنا : " الضرب موجعٌ " انطلاقا من الفكرة الفلسفية القائلة بأنّ لكل حدث محدث[40].

على أنّ "داود عبده" يعود ويرفض بعض أنماط التقدير التي كانت الغاية منها تبرير الحركات الإعرابية التي شذّت عن قواعد النحاة، كما في تعليل قراءة كلمة " ربّ " من قوله تعالى : ﴿ الْحمْد للّهِ ربِّ الْعالمِين ﴾[41] بالرفع والنصب[42].

صفوة القول و محصول الكلام : تظل محاولة "أيّوب" محاولة هامة، يمكن أنْ تضاف إلى جهود دعاة الوصفية في دراستهم للغة العربية من حيث الأصول العامة ومستويات التحليل البنيوي المختلفة ، وقد كان "عبد الرحمن أيوب "في محاولته التصنيفية هذه مختلفا عن غيره ؛ إذ لم يسبقه إليها غيره من الدارسين العرب المحدثين.

الهوامش و المراجع :

(1) ـ ينظر : عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، مؤسسة الصباح للنشر و التوزيع ، الكويت ، (د .ط) ، (د. ت) ، ص 9 ـ 10 .

(2) ـ المرجع نفسه ص10 .

(3) ـ المرجع نفسه ، ص8 .

(4) ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص20.

(5) ـ المرجع نفسه ، ص 21.

(6) ـ ينظر : شعبان العبيدي ، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ، جامعة قار يونس ، ليبيا (د .ط) ، 1989م ، ص 475.

(7) ـ عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص21.

(8) ـ المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(9) ـ المرجع نفسه . ص125 .

(10) ـ المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(11) ـ المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(12) ـ ينظر : خليل حلمي ، العربية وعلم اللغة البنيوي : دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، (د . ط) ، (د . ت) ، ص 184 ـ 185 .

(13) ـ ينظر : نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ،عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ، الكويت (د . ط) ، 1978م ، ص 234 ـ 240 . و ينظر : يوسف غازي ، مدخل إلى الألسنية العربية ، منشورات العالم العربي الجامعية ، دمشق ، ط1، 1985م ، ص287.

(14) ـ ينظر : حيدر محمد جبر العبودي ، الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب ، رسالة ماجستير (مخطوطة) ، إشراف : محمد ضاري حمادي ، جامعة بغداد ، العراق ، شعبان 1426هـ / 2005م ، ص 162.

(15) ـ عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص125.

(16) ـ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002 م،ص213.

(17) ـ محمود أحمد نحلة ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة للطباعة والنشر، (د . ط)، بيروت ، 1408 هـ/1977 م ، ص 21.

(18) ـ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، القاهرة، 1988 م ، ج1 ، ص 23.

(19) ـ عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص128.

(20) ـ الأفصح: والجملة.

(21) ـ عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص125.

(22) ـ المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(23) ـ عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص 128.

(24) ـ المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(25) ـ المرجع نفسه ، ص 159.

(26) ـ المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(27) ـ المرجع نفسه ، ص129.

(28) ـ عبد القاهر الجرجاني، المُقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد، 1982م، ج2 ، ص 753.

(29) ـ مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الرائد العربي ، ط2 ، بيروت ، لبنان ،1406 هـ / 1986 م ، ص 53.

(30) ـ المرجع نفسه ، ص 53.

(31) ـ المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(32) ـ ينظر : حيدر محمد جبر العبودي، الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب، مرجع سابق، ص163.

(33) ـ عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص 158.

(34) ـ المرجع نفسه ، ص 33.

(35) ـ بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) ، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة، 1980م ، مج 2 ، ص 393 ـ 394.

(36) ـ عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص 159ـ 160.

(37) ـ المرجع نفسه ، ص 128.

(38) ـ ينظر : عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (د.ط)، بيروت ، 1979 م ، ص 102.

(39) ـ المرجع نفسه ، ص 102 ـ 103.

(40) ـ داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، (د.ط)، بيروت، 1973،ص27.

(41) ـ سورة الفاتحة، الآية :2.

(42) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية ، ص26.

قائمة المصادر و المراجع :

1ـ بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) ، شرح ابن عقيل، ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة، 1980م ، مج 2.

2 ـ داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، (د.ط)، بيروت، 1973.

3ـ حيدر محمد جبر العبودي ، الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب ، رسالة ماجستير (مخطوطة) ، إشراف : محمد ضاري حمادي ، جامعة بغداد ، العراق ، شعبان 1426هـ / 2005م.

4ـ يوسف غازي ، مدخل إلى الألسنية العربية ، منشورات العالم العربي الجامعية ، دمشق ، ط1، 1985م.

5ـ مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الرائد العربي ، ط2 ، بيروت ، لبنان ،1406 هـ / 1986 م.

6ـ محمود أحمد نحلة ،مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة للطباعة والنشر، (د . ط)، بيروت ، 1408 هـ/1977 م.

7ـ نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ،عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت (د . ط) ، 1978م.

8ـ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، القاهرة، 1988 م ، ج1.

9ـ عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (د.ط)، بيروت ، 1979 م.

10ـ عبد القاهر الجرجاني، المُقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحرالمرجان، بغداد، 1982م، ج2.

11ـ عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، مؤسسة الصباح للنشر و التوزيع ، الكويت ، (د .ط) ، (د. ت).

12ـ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002 م.

13- شعبان العبيدي ، النحو العربي و مناهج التأليف و التحليل ، جامعة قار يونس ، ليبيا (د . ط) ، 1989م.

14- خليل حلمي ، العربية وعلم اللغة البنيوي : دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث ،دار المعرفة ، الإسكندرية ، (د . ط) ، (د . ت).